المشبهات بليس أوجه الاتفاق والاختلاف في العمل والمعنى

ليلى عبدالرزاق محمد الزقوزي[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه الأبرار الطيبين

مقدمة

أما بعد؛ فهذا البحث دراسة عميقة لفصل المشبهات بليس، وتكمن أهميته في ضم ما تناثر من آراء النحاة في هذا الباب في مؤلفاتهم النحوية وغيرها، وبيان دقائقه التي لا يكاد يحيط بها كتاب، فلا أكاد أقرأ كتابا إلا وأجد فائدة لم يذكرها غيره.

والبحث مقسّم إلى أربعة مطالب، يضم كل مطلب جل الأحكام النحوية لكل أداة من الأدوات الأربعة، والمطلب الأول تناولت فيه أم الباب (ما)؛ ولذلك كان أطول من غيره. والمطلب الثاني: يضم الأحكام الخاصة بـ(لا) والفرق بينها وبين (لا) النافية للجنس، أما المطلب الثالث ففيه إعمال إن وأحكامها، والمطلب الرابع دارسة لـ(لات) وما يتعلق بها من قواعد رصدها النحاة في كتبهم.

وقد تتبّعت الآراء والأقوال للوصول إلى الصواب في التحليل والتعليل والنقد، فأرد بعض الآراء النحويّة بآراء أخرى تارة ، وأقوى بعضها بجمع الأقوال التي تعضدها تارة أخرى، وإن لم أجد من الآراء السابقة ما يشفي أقوم بالرد على ما لم أوافقه.

ولم أعتمد في دراستي على ما ورد في كتب النحو فقط، بل بحثت في بعض كتب معاني وإعراب القرآن وبعض التفاسير على ما يكمل هذا البحث ويثريه؛ لأصل به إلى الرضا والقبول، وعملت على تزيينه بإعراب بعض

1 – محاضر بكلية التربية/طرابلس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

الشواهد الشعرية التي اختلف النحاة في إعرابها لبيان الأوجه الواردة فيها، وترصيعه ببعض القراءات والتوجيهات النحوية لها.

هذا فإن وفّقت فما أوتيته على علم عندي، وإنما هو من فضل ربي، والشكر موصول إلى كل من علّمني حرفا، وإن أخطأت فما أنا إلا بشر يصيب ويخطئ.

المطلب الأول (ما)

أولا–إعمالها:

يتفق النحاة في أن أصل العمل للفعل، وما عمل من الأسماء فهو لشبه الفعل، أما الحرف فإنه يشترط في إعماله أن يكون مختصا بالدخول على نوع معين من الكلمات فإن اختص بالفعل عمل فيه الجزم، وإن اختص بالاسم عمل فيه الجر، فإن لم يختص فالقياس فيه ألا يعمل، ومن تلك الحروف (ما) فهي تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل وبشبهها هذا الحروف غير المختصة لم يعملها بعض العرب، ولما شابهت ليس شبها خاصا راعى بعضهم الآخر ذلك فأعملوها.[1]

حكم الاسم بعد (ما) أن يكون مرفوعا وهي العاملة فيه الرفع، أما الخبر فأجاز النحويون فيه الرفع ، وقال سيبويه: إنه لغة تميم وهو القياس،[2] وحكى الفرّاء والكسائي أنها لغة أهل نجد، وابن مالك قال: هي لغة غير أهل الحجاز، ولكن الكسائي قال: إن النصب لغة أهل تهامة فرُدّ قول ابن مالك[3]. ولكن

1 – ينظر التذييل والتكميل .أبو حيان الأندلسي. تحقيق: حسن هنداوي. ط1؛ دار القلم: دمشق، 2000. 254/4، والأشباه والنظائر. السيوطي. تحقيق: غازي طليمات وآخرون. منشورات مجمع اللغة العربية: دمشق. 522/1.

2 – الكتاب. سيبويه.تحقيق: عبدالسلام هارون. ط3؛ مطبعة الخانجي: القاهرة، 1988. 59/1.

3 – ينظر التذييل والتكميل.أبو حيان. 255/4–256، وارتشاف الضرب. أبو حيان .تحقيق: رجب عثمان محمد،ورمضان عبد التواب. ط1؛ مطبعة الخانجي: القاهرة، 1998. ص:1197. ونتائج التحصيل في شرح التسهيل. الدلائي.

اسمها ارتبط بالحجازيين فسميت بما الحجازية. ويبدو أن ابن هشام خلط بين قول الكسائي الأول والثاني، فقال في الإعمال : "أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة"[1].

ومن نصب الخبر من أهل الحجاز وتهامة فقد راعى شبه (ما) بـ(ليس) فأجروها مجرى ليس في شيئين:

الأول- أنها لنفي الحال عند إطلاقها، ولكنها إن قيّدت فقد تكون للاستقبال[2]. كما في قوله تعالى: ﴿وما هم بخارجين من النار﴾، وقوله:﴿وما هم عنها بغائبين﴾[3].

والثاني: أنها تدخل على المبتدأ والخبر.

ولذلك نصبت الخبر وزيدت الباء في خبرها، فوافقت ليس في عملين.

والنحاة يجيزون دخول الباء على التميمية والحجازية، ولم يخالف ذلك إلا الزمخشري والفارسي لأنهما "ظنا أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيدا قائما، وجوازها في ..... لم أكن بأعجلهم"[4]

تحقيق: مصطفى العربي. ج1 مج:1247/4.الجني الداني في حروف المعاني. المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت،1992. ص:332.

1 – مغني اللبيب . ابن هشام. تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. ط1؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 2000. 43/4.

2 شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق:عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. ط1؛ دار هجر، 1990. 381/1.

3 – الآية 167من سورة البقرة، والآية 16من سورة الانفطار. على التوالي.

4 – مغني اللبيب. ابن هشام . 130/6.والبيت للشنفرى من لامية العرب.وهو في همع الهوامع. السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت، 1998. 127/2. شرح الأشموني. تحقيق: محمد محي الدين. ط1؛ دار الكتاب العربي: بيروت،1955. 1/ 123.

وقال الفرّاء لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء[1]، وقد أثبت الذكر الحكيم لغة النصب في قوله عز وجل:﴿ما هذا بشرا﴾ وقوله: ﴿ما هن أمهاتِهم﴾[2]، ولم يحفظ الشعر إلا شاهدا واحدا وهو قوله[3]:

أبناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادَها

وقد قرئ قوله تعالى: (ما هذا بشرا)

واستنبط النحاة أن كثرة ورود خبر ما مجرورا دليل على أن هذه اللغة أحدث من التي يأتي فيها الخبر منصوبا لقلتها، فالزجاج يرى لغة النصب "هي اللغة القدمى الجيدة"[4]، وتبعه الزمخشري فقال:"وإعمال ما عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية"[5]، قال أبو حيان: "وإنما قال القدمى لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء فتقول: ما زيد بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القرآن. وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة، حتى أن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر عند الحجازيين غير قول الشاعر:

أبناؤها..... فلما غلب على أهل الحجاز النطق بالباء قال الزمخشري: اللغة القدمى الحجازية، فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرها "[6] .

والزجاج يرى النصب أقدم وأجود لأن "كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات"، فهو يقرّ بإجماع القرّاء على النصب في الآيتين

---

1 – ينظر معاني القرآن. الفراء. تحقيق: محمد علي النجار.ط3؛ دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة، 2002. 42/2. والتذييل والتكميل. ج:4/ص:255.

2 – من الآية 31 من سورة يوسف، ومن الآية 2 من سورة المجادلة. على التوالي.

3 – البيت في شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط1؛ جار الكتب العلمية: بيروت، 2008. 1/ 321، والارتشاف. ص:1197، وفي التذييل والتكميل . 255/4.

4 – معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب: بيروت، 1988. 108/3.

5 – الكشاف. الزمخشري. دار الكتاب العربي.2 /466

6 – البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي. دار الإيمان: بريدة. 6/ 271.

السابقتين، ولكن الأمر ليس كما ذكر، فقد أثبت الزمخشري وأبو حيّان الأندلسيّ قراءة الرفع لابن مسعود في الآية من سورة يوسف[1].

وقرئ قوله تعالى: (ما هذا بشرًى)[2] بجر الخبر بالباء. وقال الزجاج عنها " ليست بشيء؛ لأن مثل بشريٍّ يكتب في المصحف بالياء، وقولها (إنْ هذا إلا ملك كريم) ملك مطابق في اللفظ لبشر"[3]. إذا هو يثبت كتابتها (بشرى) ولكنه يرى أن آخرها ياء لا ألفا مقصورة، وقد نسي بعض النحاة في توجيههم القراءات أنها سنة متّبعة تؤخذ مشافهة لا يعتد فيها بما خط في المصحف.

ويرى البصريون أن الخبر نصب بما حملا على ليس، ويقول الكوفيون إن النصب على نزع الخافض وهو الباء، ويرد البصريون ذلك بعدم اطراده في الأسماء التي تدخل عليها خوافض من الحروف ولا تنتصب بزوالها عنها كقولك: كفى بالله شهيدا[4].

ثانيا–أوجه الاختلاف بين ما وليس:

ليس من الحكمة أن تكون هناك أداتان لهما نفس العمل ونفس المعنى، فلا بد من وجود اختلاف بينهما . أما المعنى فيختلفان من حيث إن (ليس) فعل وإذا دخلت على الجملة الاسمية احتملت زمنا ورفعت ضميرا. قال سيبويه: "وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار"[5] والجملة المبدوءة بها فعلية، أما الجملة المنفية بما فهي اسمية، والاسمية أثبت وآكد من الفعلية[6]. وكثرة دخول الباء على خبرها جعل النفي بها أكثر توكيدا من النفي بليس.

---

1 – ينظر الكشاف. 466/2. والبحر المحيط. أبو حيان. 270/6.

2 –قراءة الحسن وأبي الحويرث الحنفي. بكسر الباء والشين. المحتسب في شواذ القراءات. ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبي. ط2؛. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية: القاهرة. 342/1.

3 –معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. 107/3.

4 – شرح الكتاب. السيرافي. 323/1.

5 – الكتاب . 59/1.

6 – الأشباه والنظائر. السيوطي.ج:2/ص:141. ومعاني النحو. فاضل السمرائي. ط1؛ دار الفكر للطباعة والنشر، 2000. 1/ 253.

ومن حيث العمل فقد اختلفت ما عن ليس في الأحكام التالية:

أ- لا تعمل إذا انتقضت بإلا: (ما) عامل ضعيف؛ لأنه يعمل بالمشابهة لا بالأصالة؛ لذلك متى انتفت المشابهة بطل العمل. قال سيبويه: "وتقول ما زيد إلا منطلق. تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عز وجل: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾[1] لم تقوَ ما حيث نقضت معنى ليس"[2]. وقد اختلف النحاة في جواز عملها إذا انتقضت بإلا. فمنهم من جوّزه مطلقا، ومنهم من منعه مطلقا، ومنهم من جوّزه بشروط.

1. جوّز يونس والشلوبين عمل ما مطلقا استنادا لقول الشاعر[3]:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقول الآخر[4]:

وما حق الذي يعشو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

2. منع جمهور البصريين العمل مطلقا. وقد أوّلوا البيتين بوجهين: الأول: نصب ما بعد إلا على المصدر فهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: ما الدهر إلا يدور دوران المنجنون (الدولاب)، وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا على أن معذبا مصدر ميمي وهو رأي الأخفش خلافا لسيبويه، وإلا ينكل نكالا. والوجه الثاني أن يكون منصوبا على المفعولية لفعل محذوف تقديره يشبه .

3. أما الفريق الثالث فقد جوّزوا العمل بشروط فالفرّاء اشترط أن يكون الخبر وصفا. نحو: ما زيد إلا قائما. وأجاز قوم النصب إذا الخبر هو الاسم

---

1 – من الآية 15 من سورة يس.

2 الكتاب. 59/1.

3 – البيت من الطويل. غير منسوب وهو من شواهد شرح التسهيل. ابن مالك. 374/1، وشرح التصريح على التوضيح. الأزهري. تحقيق: محمد باسل سود العيون. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت،2000. 262/1، وهمع الهوامع. السيوطي. 390/1،وشرح الأشموني. 121/1

4 – البيت من الوافر وقائله مغلس بن لقيط الأسدي. وهو من شواهد شرح التسهيل. ابن مالك.374/1، وهمع الهوامع. السيوطي. 390/1.

في المعنى نحو: ما زيد إلا أخوك. أو بمنزلته نحو: ما زيد إلا زهيرا، وجمهور الكوفيين يجيزون إذا كان الخبر مشبها به نحو ما زيد إلا أسدا[1].

وقد أورد السيوطي الآراء الثلاثة، ثم قال: "وقال الصفّار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية" وقد أورد أبو حيان رأي الصفار فقال: "وفي كتاب أبي الفضل الصفّار: إن كان المنصوب خبر ما فلا يجوز فيه النصب على البدل، لا تقول ما أحد صديقا لك إلا عمرا، فإنما يجوز نصبه على الاستثناء وعلى الصفة، كأنك قلت: ما أحد صديقا لك غير عمرو، ويجوز البدل على الموضع"[2]، فهو ليس كما ذكر السيوطي الذي قال إنه جوّز النصب على الاستثناء فقط، ولم يجز البدلية، فقد أجازها على الموضع، وقد رد أبو حيان هذا الرأي؛ لأن الموضع واللفظ كلاهما النصب، فـ(صديقا) منصوب لفظا وموضعا .

وقد منع النحاة الإبدال من خبرما بدلا مصحوبا بإلا، فإن أبدل بطل عملها. نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فالخبر بشيء لا يكون في موضع نصب خبرا عن ما، وأجازه قوم[3] .

ب- لا تعمل إذا قُدّم خبرها: ذهب الفراء إلى جواز النصب عند تقدم الخبر في نحو ما قائما زيد، ونقل ابن عصفور عنه وعن الكسائي أنهما لا يجوزان النصب، وقال الجرمي هي لغة، وحكى(ما مسيئا من أعتب)، والأخفش أجاز تقديم الخبر ونصبه إذا دخلت إلا على الاسم نحو:ما قائما إلازيد، وخُرِّج[4] على أن زيد بدل من مستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أحد

1 – ينظر همع الهوامع . السيوطي. 390/1، وشرح التصريح على التوضيح. الأزهري. 263/1، وهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين. منشورات المكتبة العصرية: بيروت. 1/ 277.

2 – التذييل والتكميل. أبو حيان. 4/ 261.

3 – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع: القاهرة، 2009. 142/1.

4 – شرح التسهيل . ابن مالك. 372/1.

قائما إلا زيد، وسبب بطلان العمل عند التقديم أنها لم تقوَ قوة ليس[1]، ومن أجاز استشهد بقول الفرزدق[2]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

قال سيبويه في هذا الشاهد: "وهذا لا يكاد يعرف"[3]

ومنع الكوفيون تقدم الخبر إذا كان مجرورا بالباء، وأجازه البصريون على ألا يكون في موضع نصب. واستشهدوا بقول الشاعر[4]:

ولو أنك يا حسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

ج- لا تعمل إذا وليتها إن: قال الشاعر[5]:

فما إن طبُّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وقال آخر[6]:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم خزف

وجوّز الكوفيون النصب، وروي البيت السابق بنصب ذهبا وصريفا. وخُرّج على أن (إن) نافية أيضا[7]، كما في قوله: ﴿ ولقد مكناهم فيما إن

---

1 – ينظر في ارتشاف الضرب رأي أبي حيان. ص:1198. ورأي سيبويه في الكتاب. 59/1.

2 – البيت في الكتاب.60/1، وشرح التسهيل.ابن مالك. 373/1، وشرح الأشموني.1/ 122.

3 – الكتاب. 60/1.

4 – البيت من الوافر.غير منسوب. وهو من شواهد الفراء في المعاني. تحقيق: محمد النجار. ط3؛ دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة،2002. 44/2، والرواية عنده ولا العتيق، ومن شواهد شرح التسهيل. ابن مالك. 373/1 والرواية فيه ولا الخليق، وفي التذييل والتكميل. 257/4 وفيه أن الفرّاء أنشد البيت وآخره ولا الصديق.

5 – البيت من الوافر لفروة بن مسيك المرادي. وهو من شواهد شرح التسهيل. ابن مالك. 371/1، والتذييل والتكميل. أبوحيان. 257/4.

6 – البيت من البسيط . غير منسوب. وهو في شرح التسهيل. ابن مالك. 370/1. وشرح الأشموني. 1/ 121. وشرح قطر الندى. ص:143.

7 –ينظر التذييل والتكميل. أبو حيّان .258/4.

مكناكم فيه﴾ [1] . وقد رأى الزمخشري ذلك عندما قال: "إن نافية، أي فيما ما مكناكم فيه، إلا أن (إن) أحسن في اللفظ لما فيه مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع، ومثله مجتنب... وقد جعلت إن صلة مثلها فيما أنشده الأخفش[2]:

يرجّى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

وتؤول بإنا مكناهم في مثل ما مكناكم فيه، والوجه هو الأول."[3]

د- مذهب عامة النحويين أن لا تؤكد (ما) بـ(ما) فإن أكدت بطل العمل، تقول: ما ما زيد ذاهب، ولا يجوز ذاهبا، وقيل: إن بعض الكوفيين أجازوا النصب، وممن أجاز النصب ابن مالك في شرح التسهيل عندما ردّ قول الكوفيين إنّ (إن) نافية مؤكدة لما فقال: "لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير بتكرير ما إذا قيل: ما ما زيد قائم، كما قال الراجز[4]:

لا ينسيك الأسى تأسيا فما

ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها"[5].

ثالثا- أحكام المعطوف على خبرها:

يجوز في المعطوف على الخبر المجرور النصب إذا كان العطف بغير بل ولكن على ما ذكره ابن مالك في ألفيته:

ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وقد انتقد بعض النحاة[1] قوله هذا بأنه تجوّز حين جعل ما بعد بل ولكن معطوفا على ما قبلهما؛ لأنهما تفيدان الإضراب والاستدراك، وما بعدهما يعرب خبرا لمبتدأ محذوف.

---

1 - الآية 26 من سورة الأحقاف.

2 - البيت من الوافر. وهو في شرح التسهيل. ابن مالك.1/ 371.ولم أجد البيت في معاني القرآن. الأخفش. تحقيق: فائز فارس.ط2؛1981.

3 - الكشاف. الزمخشري. 4/308-309.

4 - وهو غير منسوب. من شواهد شرح التسهيل. ابن مالك. 1/371.

5 - شرح التسهيل . ابن مالك. 1/371.

ومذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن[2].

ومما أجيز أن يجر المعطوف على الخبر المنصوب؛ لكثرة دخول الباء على خبر (ما)[3] من ذلك قول الشاعر[4]:

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غلّابا

رابعا: حكم معمول الخبر:

لم يجز البصريون تقدم معمول خبر ما عليها في مثل: طعامك ما زيد آكلا، وأجاز الكوفيون ذلك قياسا على لم ولن ولا، أما البصريون فيشبهونها بأدوات الاستفهام لدخولها على الاسم والفعل، أما لم ولن فلا يدخلان إلاعلى الفعل، و(لا) حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده كقولك: جئت بلا شيء، فكان ذلك فرقا بين الحرفين[5].

المطلب الثاني (إنْ):

وهي أشبه الحروف ب(ما) في وظيفتها، ولكن ما يميّزها عنها أن أكثر وقوعها قبل (إلا)[6]؛ لذلك فهي آكد من (ما)، لاجتماع النفي مع القصر، ولا شك أن القصر يفيد التوكيد، ففي قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك

---

1 – توضيح المقاصد . المرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1؛دار الفكر العربي: القاهرة، 2001. 1/ 508، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك.تحقيق: فاطمة الراجحي. منشورات جامعة الكويت، 1993. 208/1.

2 – شرح التسهيل. ابن مالك. 374/1.

3 – السابق. 385/1– 386.

4 – البيت من البسيط وهو غير منسوب في المغني. 479/5، وشرح التسهيل. 386/1.

5 – الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري. تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد. ط4؛ مطبعة السعادة:القاهرة، 1961. 173/1.

6 – ينظر التطور النحوي للغة العربية. براجشتراسر. تعليق: رمضان عبد التواب.ط2؛ مكتبة الخانجي: القاهرة، 1994. ص:174.

كريم[1]﴾ نفيت صفة البشرية عن يوسف بـ(ما)، وعند إثبات صفة الملائكية جيء بـ(إن) لحاجة الكلام للتوكيد[2].

وقد ذهب النحاة في إعمالها مذهبين[3]:

الأول: منع إعمالها، وعليه أكثر البصريين ونقل عن سيبويه، وتبعهم الفراء، قال المبرد: كان سيبويه لايرى فيها إلا رفع الخبر.

الثاني: أنها تعمل عمل ليس وهو مذهب الكسائي وأغلب الكوفيين والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، قال أبو حيان[4]: "والصحيح جواز إعمالها"، وذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه الإهمال" وكلامه مشعر بأن مذهبه الإعمال"[5]، وهذا كلام سيبويه: "وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) مع (إنّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس"[6].

ولا يبدو أن سيبويه هنا ينصّ على إعمال (إن)، بل الكلام منصبّ على ما فـ(إن) تمنع (ما) أن تكون من حروف ليس، فتكفّها كما تكفّ (ما) (إنّ). وما فهمه ابن مالك من قول سيبويه: (حروف ليس) أنه تعبير لا يصلح إلا لإنْ ولا مشاركتين لما في معنى ليس، وهو ليس بالضرورة فقد يقصد لا ولات. فسيبويه لم يصرّح برأيه في إعمال إنْ، فليس هناك داعٍ لتحميل كلامه حكما ربما لا يقصده.

ويرى ابن مالك أن إعمال (إن) عمل (ليس) راجح على إلحاق (لا) بليس؛ لمشابهتها ليس في الدخول على المعرفة وعلى الظرف والجار والمجرور،

1 – من الآية 31 من سورة يوسف.

2 – معاني النحو. فاضل السامرائي. 1/ 257.

3 – ينظر الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق:عبد الحسين الفتلي.ط3؛ مؤسسة الرسالة: بيروت،1988. 95/1. وارتشاف الضرب. 1209/2. والجني الداني. ص:209، وشرح التسهيل.375/1

4 –ينظر ارتشاف الضرب. أبو حيان.ص:1207– 1208.

5 – شرح التسهيل. 375/1.

6 – الكتاب. 221/4.

وعلى المخبر عنه بمحصور[1]. ويرد ذلك أبو حيان في باب (لا) بقوله "عملها قليل بخلاف إن ودعوى ابن مالك العكس باطلة"[2]

وهي في القياس تشبه ما في النفي وتدخل على المعرفة والنكرة، وفي السماع استشهد النحاة لإعمالها بقول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين[3]

وقول آخر:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا[4]

وبقراءة سعيد بن جبير قوله عز وجل:﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم﴾[5].

وقد رفض النحّاس الاستشهاد بهذه القراءة وضعّفها بقوله: "وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: إحداها مخالفة السواد، والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر إن إذا كانت بمعنى ما فيقول: إن زيد منطلق؛ لأن عمل ما ضعيف، وإن بمعناها فهي أضعف، الجهة الثالثة أن الكسائي زعم أن (إن) في كلام العرب لا تكاد تأتي بمعنى ما إلا أن يكون بعدها إيجاب"[6]، ويقصد بالإيجاب هنا انتقاضها بإلا.

ورد أبو حيّان نقد النحّاس لهذه القراءة قائلا[7]: "وكلام النحّاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية" ، ثم نقض الأوجه الثلاثة التي علّل النحّاس بها عدم قبوله للقراءة:

1 – شرح التسهيل. ابن مالك. 375/1.
2 – ارتشاف الضرب. أبوحيان.ص:1208.
3 – شرح الأشموني. 1/ 126.
4 – البيت في شرح الأشموني. 1/ 126.
5 – الآية 194 من سورة الأعراف. والقراءة في المحتسب. ابن جني. 270/1.
6 – إعراب القرآن. النحاس. تحقيق: زهير غازي. ط3؛ عالم الكتب: بيروت،1988. 168/2.
7 – البحر المحيط. 250/5.

الأول– مخالفة السواد: قال: "ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنوّن المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفة السواد"

الثاني– مخالفة رأي سيبويه: قال: "وأما ما حكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن)".

الثالث– مخالفة الكسائي: قال: "فالنقل عن الكسائي أنها حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب".

وإن خالفت القراءة رأي النحاة جميعا، فقد استقر أن تقبل هذه القراءة؛ لأنها سنّة متّبعة، أما إن قبلت القراءة وجها آخر جائزا في العربية، فالأفضل حملها عليه؛ لذلك حاول أبو حيّان تخريجها على وجه أكثر استعمالا، "وهو أن (إن) هي المخفّفة من الثقيلة، وأعملها عمل المشدّدة، وقد ثبت أن (إن) المخفّفة يجوز إعمالها في غير المضمر بالقراءة المتواترة ﴿إن كلا لما﴾[1]، وبنقل سيبويه عن العرب" وأجاز أيضا أن تنصب اسمها وخبرها كما "نصب في هذه القراءة خبرها، نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حرّاسنا أسدا[2]

... فهذه القراءة الشاذّة تتخرج على هذه اللغة، أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل... تدعون عبادا أمثالكم"[3].

والذي جعل أبو حيّان يذهب هنا إلى غير ما ذهب إليه النحاة، أن معنى النفي مخالف لمعنى التوكيد في قراءة الجمهور، ولم يرَ تأويل المعنى كما فعل

1– من الآية 111 من سورة هود. قرأ نافع وابن كثير بتخفيف نون إن وميم لما على إعمال إن المخففة وهي لغة ثابتة. ينظر تفصيل ذلك في إتحاف فضلاء البشر. أحمد البنا. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. ط1؛ عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، 1987. 136/2، وقراءة الزهري وسليمان بن أرقم لما بالتنوين. المحتسب. ابن جنّي. 328/1.

2 –البيت من الطويل وهو من شواهد مغني اللبيب.228/2، وشرح الأشموني.135/1، وهمع الهوامع.السيوطي . 431/1.

3 – البحر المحيط. 250/5–251.

ابن جنّي في المحتسب عندما فسّر قراءة الجمهور بأن المقصود في قراءة الجمهور تشبيه الأصنام بالعباد في خلقهم أي أنهم مخلوقات كالعباد، وفي قراءة النفي أن المقصود مخالفتهم للبشر في كونهم غير عقلاء إنما هؤلاء حجارة أو خشب[1].

المطلب الثالث (لا)

معناها وعملها:

معناها النفي ويحتمل فيها أن تنفي الوَحْدة أو الجنس، "وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعمّ، فإن أردت نفي الواحد ميّزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإن أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء، بل رجلان"[2]. والدليل على ذلك القراءة بالرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ولا خوف عليهم﴾ ﴿ لابيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[3]، وشبَهُها بليس من حيث معنى النفي، ودخولها على المبتدأ والخبر.

وذكر النحاة أن عملها عمل ليس قليل جدا وخصه بعضهم بضرورة الشعر، ومنعه المبرد، وخص الزجاج إعمالها في الاسم دون الخبر[4].

وقد رد قوله بورود الخبر منصوبا في قول الشاعر[5]:

---

1 – المحتسب. ابن جنّي. 270/1.

2 – ينظر مغني اللبيب . 3/ 296، وشرح التصريح .1/ 338.

3 –قرأ يعقوب(لا خوف) بالفتح دون تنوين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب(فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وقرأ أبوجعفر (ولا جدال) كذلك، والباقي بالنصب دون التنوين. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وكذا يعقوب(لا بيعَ ولا خلة ولا شفاعة) بالفتح من غير تنوين وافقهم ابن محيصن والحسن واليزيدي، والباقون بالرفع. ينظر تفصيل ذلك في إتحاف فضلاء البشر. أحمد البنا. 389/1.

4 –ينظر شرح قطر الندى.ابن هشام. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط11؛المكتبة التجارية،1963. ص201، وشرح المفصل. 1/ 108. الجني الداني. ص:293.مغني اللبيب. 292/3.

5 – البيت في شرح الأشموني. 1/ 124، وهمع الهوامع. 2/ 119.

تعزّ فلا شيء في الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ومنه أيضا قوله:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح[1]

وقد انتقد بعض المحدثين تقسيم النحاة لعمل لا متخذا هذا البيت وسيلة للتهجم عليهم قائلا:" فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها إعمال ليس لا يفهم منهما إلا نفي الجنس"[2] ويرد عليه بأن النحاة بيّنوا أن في قولنا: لارجلَ في الدار نُفي الجنس نصّا، أما في: لا رجلٌ في الدار فيُحتمل نفي الجنس برجحان، ونفي الوحدة بمرجوحية[3].

شروط إعمالها:

1- ألا يتقدم خبرها عليها.

2- ألا يفصل بينها وبين مرفوعها بشيء.

3- أن يكون معمولاها نكرتين.

والشرط الثالث اختلف فيه النحاة، فمنع أكثرهم إعمالها في المعرفة، وعللوا ذلك بقولهم: "وإنما لم تعمل في إلا في نكرة لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدل على أكثر من نفسها"[4]، وأجاز ابن جني إعمالها في المعرفة وكذا الشجري واستشهدا بقول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا[5]

وجعله ابن مالك قياسيا على ما أورده ابن عقيل أن كلامه اختلف في هذا البيت "فمرة قال: أنه مؤول، ومرة قال: إن القياس عليه سائغ"[6]. ولم أجد إلا ما

1 -البيت في شرح الأشموني. 1/ 125،

2 - إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط2؛القاهرة،1992. ص:132.

3 - ينظر حاشية الصبان. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوقيفية. 397/1.

4 - التعليقة على كتاب سيبويه. الفارسي. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1990،1. 20/2.

5 - وفي شرح الأشموني.1/ 125،

6 - الجني الداني. ص:293، وشرح ابن عقيل. 147/1.

ذكره في التسهيل، وهو قوله: "وقد شذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه.... والقياس على هذا شائع عندي"[1]

وسوّى أبو حيان بين الأمرين معللا ذلك بقوله: " لأنه لم يجئ لنا عملها في النكرة كثيرا حتى نجعله أصلا ونجعل غيره شاذا، بل الذي نحفظه مما ظاهره إلحاقها بليس، وهما البيتان السابقان[2]، وفي أحدهما الاسم نكرة وفي الآخر معرفة، ولو فتحنا باب التأويل، ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذي فيه نكرة"[3]. وذلك لأن أبا حيان ظاهري المذهب، فتأثره بمذهبه هنا واضح؛ لرفضه التأويل فلجأ إلى التسوية بين الأمرين، فلم يجعل أحدهما أصل للآخر.

أما عن القراءات الواردة في هذا الباب فقد اختلف النحاة في توجيهها، فقراءة الرفع في قوله: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ فقد رأى ابن عطية: أن لا بمعنى ليس "وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو، و(في الحج) خبر لاجدال، وحذف الخبر هنا"[4] ونسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، وذكر خلافه؛ " لأن لا إنما تعمل على بابها فيما يليها وخبرها باق على حاله من خبر الابتداء، وظن أبو علي أنها بمنزلة ليس في نصب الخبر، وليس كذلك بل هي والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر"[5].

وقد ردّ أبو حيان أن يحمل كتاب الله على ذلك؛ لأن إعمال لا عمل ليس قليل جدا لم يأت في لسان العرب إلا في بيتين من الشعر، قال: "وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة بحيث تنبني

---

1 – شرح التسهيل. ابن مالك. 377/1.

2 – يقصد الشاهد الأول في هذا الباب : تعزّ فلا شيء...، وبيت النابغة.

3 – النكت الحسان. أبو حيان. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1؛ مؤسسة الرسالة: بيروت،1985. ص:76–77.

4 – المحرر الوجيز. ابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1؛دار الكتب العلمية:بيروت، 2001. 272/1.

5 – المصدر السابق.

عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله"[1]، وما ذكره ابن عطية من أن خبر لا العاملة عمل ليس محذوف "لايجوز حذفه لااختصارا ولا اقتصارا"[2]؛ وما رآه من عملها الرفع فقط والخبر باق على حاله، فقد ورد عن العرب نصب الخبر بعد لا المشبهة بليس؛ لذلك فهو يجعل لا هنا غير عاملة والأسماء مرفوعات على الابتداء.

أما قراءة الفتح دون تنوين فهي على بناء الاسم مع لا النافية للجنس، ومن رفع ونوّن الأول والثاني وفتح الثالث من غير تنوين، فإن سيبويه يرى أن الخبر (في الحج) للجميع؛ لأن لا واسمها في موضع الابتداء، فهو عطف مبتدأ على مبتدأ، أما الأخفش فلا يجيز إلا أن يكون خبرا عن الاثنين؛ لأن لا تتطلب خبرا فهي تعمل عمل إن، وليست في محل رفع على الابتداء كما يرى سيبويه[3]. ويجيز الأخفش أن تكون مرفوعة على النهي، كأنه قال: فلا يكونن فيه رفث ولا فسوق، وأخذ بذلك الزمخشري في الكشاف[4].

المطلب الرابع (لات):

أصلها:

قيل في أصلها ثلاثة أقوال:

1- أن أصلها فعل ماض هي من لات يليت بمعنى نقص. قال تعالى: ﴿ولا يلتكم من أعمالكم شيئا﴾ [5].

2- أصلها ليس ويقوي ذلك أن اسمها مضمر فيها كما نص على ذلك سيبويه فيلزم ألا تكون حرفا. قاله أبو الحسين بن أبي الربيع واختاره أبو حيان.

1 – البحر المحيط. 282/2.
2 – المصدر السابق. 283/2.
3 – نفسه. وينظر معاني القرآن . الأخفش. 24/1.
4 – الكشاف. 243/1.
5 –الآية 14 من سورة الحجرات.

3- أصلها لا ولحقتها تاء التأنيث، وهو ما ذهب إليه سيبويه والأخفش والفارسي[1]. وزيادة التاء تدل على الزيادة في معنى النفي؛ فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

4- هي مركبة من لا النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله أبو عبيدة وابن الطراوة[2]، وذكر أنه رآه في الإمام مخلوطا تاؤه بحين."[3]

ويذهب الزمخشري إلى أن قول أبي عبيدة لا وجه له "واستشهاده بأن التاء ملتزمة بحين في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط"[4]. ويتساءل أبو حيّان كيف يصنع بالشواهد الشعرية التي لم تأت فيها حين بعد لات؟

وفيها لغات: فقد " روي فيها فتح التاء وضمها وكسرها، والوقف عليها بالتاء قول سيبويه والفرّاء وابن كيسان والزجّاج، ووقف الكسائي والمبرّد بالهاء، ويثبت الزمخشري أنه " قرئ (ولاتِ) بكسر التاء على البناء كجير"[5].

إعمالها:

وفي إعمالها أربعة مذاهب:

1. تعمل عمل ليس وهو مذهب سيبويه والجمهور والتزم حذف أحد معموليها والأكثر حذف اسمها، وقرئ قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾[6] بالوجهين الرفع والنصب.

2. لا تعمل والمرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره، وإذا جاء منصوبا فهو مفعول لفعل محذوف. وابن هشام عزا هذا القول للأخفش فقال: "هذا قول

1 – ينظر ارتشاف الضرب. 111/2، ومغني اللبيب. 356/3–357 والتعليقة. الفارسي. 1/ 94.

2 – مغني اللبيب . 358/3.

3 – البحر المحيط. 9/ 137.

4 – الكشاف. الزمخشري. 72/4.

5 – الكشاف. الزمخشري. 72/4.

6 – من الآية 3 من سورة ص، وقرأ الجمهور بالنصب، وأبو السمال بضم التاء ورفع النون. وهي غير موجودة في المحتسب. ينظر البحر المحيط . 136/9.

الأخفش والتقدير عنده: لا أرى حين مناص، وفي قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم"[1]، ولم أجد في معانيه إلا قوله "فشبهوا لات بليس وأضمروا فيها اسم الفاعل"[2]، ولا أعرف ما يقصد باسم الفاعل هنا أهو اسمها أم أنه يعدها فعلا تاما رافعا لفاعل؟ وفي قراءة الرفع قال:" فجعله في قوله مثل ليس، كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر" ولم أجد ما يشير إلى جعله لات غير عاملة كما فهم ابن هشام. والله أعلم.

3. تعمل عمل إن وهو قول آخر للأخفش قال الزمخشري: "وعند الأخفش أنها لا النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان وحين مناص منصوب بها، كأنك قلت: ولا حين مناص لهم"[3] وكذا ذكر ابن هشام[4].

4. حرف جر خاص بأسماء الزمان.حكى ذلك الفراء واستشهد بقول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم[5]

وقال آخر:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء[6]

وقرئ شذوذا ﴿ولات حينِ مناص ﴾[7]

وروى ذلك الأخفش قائلا إن أوان مجرورة بإضافة حين محذوفة؛ لأن لات عنده لا تكون إلا مع الحين[8].

وخرج ابن مالك ذلك بأن الأصل ولات أوان صلح فقطع عن الإضافة ونواها وبنى أوانا على الكسر تشبيها بفعالِ[1]. وأبو حيّان يرى في ذلك تمحلا

1 – مغني اللبيب. ابن هشام. 360/3.
2 – معاني القرآن. الأخفش.2/ 453.
3 – الكشاف. الزمخشري. 71/4.
4 مغني اللبيب. ابن هشام. 360/3–361.
5 –البيت في شرح الأشموني. 1/ 126
6 – البيت في معاني الأخفش. 453/2، وشرح الأشموني. 1/ 126
7 – لم أجدها في المحتسب. وذكرها أبو حيان في البحر.
8 – معاني القرآن . الأخفش. 454/2.

وتكلفا من ابن مالك أما ما يراه هو "أن الجر على إضمار (من) كأنه قال: ولات من حين مناص ... كما جروا بها في قولهم على كم جذع بيتك؟ أي من جذع ... وكما قالوا لارجل جزاه الله خيرا يريدون من رجل"[2].

الخاتمة

تتلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

1- الأسلوب القرآني يسهم في معرفة الوظائف للأدوات النحوية، فالدارس للعلاقات التركيبية عليه التوجّه إلى النّص القرآني؛ ليتمكن من معرفة دقائق المبحث المدروس.

2- اللغة العربية تتميز بالدّقّة في استخدام الأدوات المتشابهة في المعنى، فبعض الحروف أشبهت ليس، ولكنْ هناك فروق بينها في المعنى وفي العمل، فاختلاف الوظيفة أدى إلى اختلاف الأداة.

3- تختلف هذه الأدوات عن ليس بأن معنى النفي فيها آكد؛ لاقتران ليس بالزمن، وهذه الأدوات تُبقي الجملة الاسمية على حالها في إفادة الثبوت.

4- (إن) النافية آكد من (ما) في النفي، و(ما) آكد من (ليس).

5- الفرق بين (لا) و(لات) أن الأخيرة آكد في المعنى، وأخص في العمل.

---

1 – شرح التسهيل. ابن مالك. 1/ 378.

2 – البحر المحيط. 136/9.

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- إتحاف فضلاء البشر. أحمد البنا. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. ط1؛ عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، 1987.
3- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط2؛القاهرة،1992 .
4- ارتشاف الضرب. أبو حيان .تحقيق: رجب عثمان محمد،ورمضان عبد التواب. ط1؛ مطبعة الخانجي: القاهرة، 1998.
5- إعراب القرآن. النحاس. تحقيق: زهير غازي. ط3؛ عالم الكتب: بيروت،1988 .
6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين. منشورات المكتبة العصرية: بيروت.
7- الأشباه والنظائر. السيوطي. تحقيق: غازي طليمات. وآخرون. منشورات مجمع اللغة العربية: دمشق.
8- الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق:عبد الحسين الفتلي.ط3؛ مؤسسة الرسالة: بيروت،1988
9- الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري. تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد. ط4؛مطبعة السعادة:القاهرة، 1961.
10- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي. دار الإيمان: بريدة .
11- التذييل والتكميل .أبو حيان الأندلسي. تحقيق: حسن هنداوي. ط1؛ دار القلم: دمشق، 2000.
12- التطور النحوي للغة العربية. براجشتراسر. تعليق: رمضان عبد التواب.ط2؛ مكتبة الخانجي: القاهرة، 1994.
13- الجني الداني في حروف المعاني. المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت،1992.
14- الكتاب. سيبويه. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط3؛ مطبعة الخانجي: القاهرة، 1988. والكشاف. الزمخشري. دار الكتاب العربي.
15- المحتسب في شواذ القراءات. ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبي. ط2؛. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية: القاهرة.
16- المحرر الوجيز. ابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1؛دار الكتب العلمية: بيروت، 2001.
17- النكت الحسان. أبو حيان. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1؛ مؤسسة الرسالة: بيروت،1985

18-توضيح المقاصد . المرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1؛دار الفكر العربي: القاهرة، 2001.
19-التعليقة على كتاب سيبويه. الفارسي. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1990،1.
20-حاشية الصبان. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوقيفية
21-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع: القاهرة، 2009
22-شرح الأشموني. تحقيق: محمد محي الدين. ط1؛ دار الكتاب العربي: بيروت،1955.
23-شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. ط1؛ دار هجر، 1990.
24-شرح التصريح على التوضيح. الأزهري. تحقيق: محمد باسل سود العيون. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت،2000.
25-شرح المكودي على ألفية ابن مالك.تحقيق: فاطمة الراجحي. منشورات جامعة الكويت، 1993.
26-شرح قطر الندى. ابن هشام. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط11؛المكتبة التجارية،1963.
27-شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط1؛ جار الكتب العلمية: بيروت، 2008.
28-معاني القرآن. الأخفش. تحقيق: فائز فارس.ط2؛1981.
29-معاني القرآن. الفراء. تحقيق: محمد النجار. ط3؛ دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة،2002
30-معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب: بيروت، 1988.
31-معاني النحو. فاضل السامرائي. ط1؛ دار الفكر للطباعة والنشر،2000
32-نتائج التحصيل في شرح التسهيل. الدلائي. تحقيق: مصطفى العربي.
33- همع الهوامع. السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط1؛ دار الكتب العلمية: بيروت، 1998.